العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية في ضوء جريدة الأهرام
١٩٧٠ – ١٩٧٣

حنان حسن فاضل خماس العتبي
hanan.hasan1604a@coeduw.uobaghdad.edu.iq

أ.د وئام شاكر غني عطرة
wiamshakir@coeduw.uobaghdad.edu.iq

كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، بغداد، العراق

الكلمات المفتاحية: مصر، السودان، الجانب الزراعي، الجانب التجاري، الجانب الصناعي.

كيفية اقتباس البحث

العتبي، حنان حسن فاضل خماس ، وئام شاكر غني عطرة ، العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية في ضوء جريدة الأهرام ١٩٧٠ – ١٩٧٣، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، نيسان ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Egyptian-Sudanese Economic Relations in Light of Al-Ahram Newspaper 1970-1973

Hanan Hassan Fadel Khamas Al-Atbi
hanan.hasan1604a@coeduw.uobaghdad.edu.iq

Prof. Dr. Wiam Shakir Ghani Atrah
wiamshakir@coeduw.uobaghdad.edu.iq

College of Education for Girls, University of Baghdad, Baghdad, Iraq

Keywords : Egypt, Sudan, Agricultural side, Commercial side, Industrial side.

How To Cite This Article
Al-Atbi, Hanan Hassan Fadel Khamas , Wiam Shakir Ghani Atrah Egyptian-Sudanese Economic Relations in Light of Al-Ahram Newspaper 1970-1973,,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, April 2026,Volume:16,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

The study examines economic relations between Egypt and Sudan during the period 1970–1973, a phase characterized by considerable interaction as a result of the political and regional transformations experienced by both countries. These years followed the rise of President Jaafar Nimeiri to power in Sudan in 1969, the death of President Gamal Abdel Nasser in 1970, and the accession of Anwar Sadat to the presidency in Egypt. These developments directly influenced the nature of bilateral relations between the two states.

From an economic perspective, several key areas of cooperation emerged between the two countries. Foremost among these were issues related to the Nile waters and the High Dam, and the resulting agreements concerning compensation to Sudan in the fields of electricity and water resources. In addition, joint projects were initiated in agriculture, irrigation, and transportation. This period also witnessed serious efforts to consolidate the concept of economic integration through bilateral

agreements aimed at moving beyond traditional patterns of trade exchange toward strategic partnerships in infrastructure and production.

The significance of this period lies in the convergence of political and economic interests amid the internal and external challenges facing both countries. These included shifts in Egyptian policy at the beginning of the Sadat era and Sudan's attempts to strengthen its regional and international standing. An analysis of this experience demonstrates that economic relations were not isolated from the political context; rather, they formed part of a broader project aimed at achieving integration and unity between the two states.

Overall, Egyptian–Sudanese economic relations between 1970 and 1973 witnessed a noticeable rapprochement influenced by political transformations in both countries. Cooperation during this period was closely linked to political, economic, and unity-oriented dimensions that were being promoted at the time. This phase was marked by the signing of practical protocols that strengthened agricultural, commercial, and industrial cooperation and reflected a clear orientation toward economic integration between Egypt and Sudan.

الملخص

يتناول البحث دراسة العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان في الفترة ما بين عامي (١٩٧٠–١٩٧٣)، وهي مرحلة اتسمت بقدر كبير من التفاعل نتيجة للتقلبات السياسية والإقليمية التي شهدها البلدان. فقد جاءت هذه السنوات في أعقاب تولي الرئيس جعفر نميري السلطة في السودان عام ١٩٦٩، ووفاة الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠، وصعود أنور السادات إلى الحكم في مصر، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على طبيعة العلاقات الثنائية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، برزت عدة محاور أساسية للتعاون بين البلدين، في مقدمتها قضايا مياه النيل والسد العالي، وما ترتب عليها من اتفاقات تتعلق بتعويض السودان في مجالات الكهرباء والمياه، بالإضافة إلى مشروعات مشتركة في الزراعة والري والنقل. كما شهدت هذه المرحلة محاولات جادة لتكريس مفهوم التكامل الاقتصادي من خلال الاتفاقيات المبرمة التي هدفت إلى تجاوز الطابع التقليدي للتبادل التجاري، والانتقال نحو شراكات استراتيجية في البنية التحتية والإنتاج.

وتبرز أهمية هذه الفترة في كونها شهدت تلاقي مصالح سياسية واقتصادية في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي واجهها البلدان، مثل التحولات في السياسة المصرية مع بداية عهد السادات، ومحاولات السودان تعزيز موقعه الإقليمي والدولي. ومن خلال تحليل هذه التجربة

يتضح أن العلاقات الاقتصادية لم تكن معزولة عن السياق السياسي، بل شكلت جزءًا من مشروع أشمل يسعى إلى تحقيق التكامل والوحدة بين الدولتين.

وقد شهدت العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان (١٩٧٠–١٩٧٣) تقاربًا ملحوظًا تأثر بالتحولات السياسية في البلدين، إذ ارتبط التعاون بالبعد السياسي والاقتصادي والوحدة المطروحة آنذاك، وقد امتازت هذه المرحلة بتوقيع بروتوكولات عملية عززت التعاون الزراعي والتجاري والصناعي، وعكست توجهًا نحو التكامل الاقتصادي بين البلدين.

المقدمة:

مثل التعاون الاقتصادي خلال الفترة (١٩٧٠–١٩٧٣) أحد أبرز مظاهر العلاقات الثنائية بين مصر والسودان من خلال منظور جريدة الأهرام، نظرًا لما تمثله هذه الجريدة من مصدر رئيسي وموثوق لدراسة التاريخ الحديث والمعاصر؛ إذ حرصت جريدة الأهرام خلال فترة السبعينيات على متابعة الأحداث الاقتصادية (الزراعية والصناعية والتجارية) بين البلدين بشكل مستمر، ونشرت تغطيات موسعة للاتفاقيات والمشروعات المشتركة التي تعد وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وأداة لتدعيم الروابط السياسية والاجتماعية بين البلدين.

وقد جاء اختيار الفترة (١٩٧٠–١٩٧٣) لعدة اعتبارات، في مقدمتها أن هذه الفترة مثلت منعطفًا مهمًا في تاريخ البلدين؛ إذ شهدت مصر انتقال السلطة من عهد الرئيس جمال عبد الناصر إلى عهد الرئيس أنور السادات، بينما كان السودان يعيش تحولات سياسية بارزة في ظل نظام الرئيس جعفر النميري. انعكست هذه التحولات بشكل مباشر على مسار التعاون الاقتصادي بين الجانبين، لا سيما في ظل المشروعات المشتركة المرتبطة بنهر النيل والزراعة والصناعة والتجارة، فضلًا عن أن هذا الموضوع لم يحظَ بالدراسة الكافية مقارنة بالجوانب السياسية والعسكرية، مما يتيح للباحثة فرصة للإسهام في إبراز أهمية البعد الاقتصادي كأداة لفهم طبيعة العلاقات المصرية السودانية، وسد فراغ معرفي في هذا المجال.

وقُسِّم البحث إلى ثلاث مباحث؛ ركز المبحث الأول على النشاط الزراعي بين مصر والسودان، والذي تناول مشروعات الري واستصلاح الأراضي واستغلال مياه النيل، فضلًا عن الاتفاقيات الزراعية المشتركة. بينما تناول المبحث الثاني ما نشرته جريدة الأهرام عن التعاون الصناعي والاتفاقيات الصناعية والمشروعات المشتركة في مجالات الطاقة والتصنيع وأثرها في التنمية الاقتصادية بين البلدين. في حين تطرق المبحث الأخير إلى الجانب التجاري وأهم السلع المتبادلة بين البلدين، ودراسة الاتفاقيات والمشروعات المشتركة في مجال الحركة التجارية بين الجانبين.

المبحث الأول

التعاون الزراعي بين مصر والسودان في ضوء جريدة الأهرام ١٩٧٠ – ١٩٧٣

حظي التعاون الزراعي بين مصر والسودان خلال الفترة (١٩٧٠–١٩٧٣) باهتمام كبير من قبل الجانبين في ضوء المساحات الإخبارية التي خصصتها جريدة الأهرام للجانب الزراعي، مما يعكس أهمية هذا الجانب لكلا البلدين، لا سيما بعد قطع العلاقات الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني من قبل أغلب الدول الإفريقية عام ١٩٧٣، مما زاد من تعميق العلاقات العربية الإفريقية، ولا سيما بين مصر والسودان وما جاورهما. إذ وصل عدد الدول الإفريقية المقاطعة إلى إحدى وعشرين دولة.

إذ نشرت جريدة الأهرام في عددها الصادر في الثامن من كانون الثاني عام ١٩٧٠ مقالًا تناول توقيع بروتوكول التعاون الزراعي مع السودان، وتضمن هذا البروتوكول خطة زراعية موحدة لتحقيق التنسيق والتكامل الاقتصادي بين البلدين في مجالات الإنتاج الزراعي والحيواني، وتم توقيع الاتفاقية من الجانب المصري المهندس سيد مرعي وزير الزراعة والإصلاح الزراعي، وعن الجانب السوداني محمد عبد الله نور وزير الزراعة والغابات [١].

١–خلود محمد خميس، سياسية أثيوبيا الأولية المعاصرة تجاه دول الجوار الجغرافي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة الى كلية العلوم السياسية– جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص ٢٠٩.

٢–دهام محمد العزاوي، التدخل الصهيوني في مشكلة جنوب السودان، مجلة قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية– جامعة بغداد، العدد (٣٢)، ١٩٩٩، ص ٣٠.

وقد تم الاتفاق على إنشاء شركات مصرية سودانية مشتركة لتنفيذ المشروعات الزراعية الإنتاجية، والتعاون مع شركة الطيران الزراعي السودانية في مكافحة آفات القطن في الجمهورية العربية [٢].

وبينت صحيفة الأهرام تصريح وزير الزراعة السوداني في التاسع عشر من شباط، الدكتور عبد الله نور، "بأنه يجري بحث خطط التنمية الزراعية بين السودان والجمهورية العربية المتحدة لوضع خطة زراعية متكاملة بين البلدين، وتم الاتفاق على دراسة الدورة الزراعية في كلا البلدين وحاجة الأراضي إلى مشروعات الصرف، وتقرر وضع سياسة سمادية كاملة وتوعية الزراع بها وتنفيذ مشروعات الخطة الخمسية الاولى للتقنية الزراعية" [٣].

وقررت اللجنة الزراعية المشتركة بين السودان والجمهورية العربية المتحدة تشكيل لجنة فنية من الجانبين لدراسة إنشاء شركة مشتركة للمزروعات وبحث مدى صلاحيتها فنيًا واقتصاديًا، مع

مراعاة تحديد أوجه النشاط التي يمكن أن تتولاها، كما أوصت بتكوين لجنة أخرى من الجانبين لدراسة إنشاء شركة مشتركة للرش بالطائرات [٤].

وأوضحت صحيفة الأهرام في عددها الصادر في السادس والعشرين من شباط عام ١٩٧١ المؤتمر الفني الأول للتكامل العربي الذي أقامه اتحاد المهندسين الزراعيين العرب في الفترة من (٢٥–٢٧ شباط) لتطوير واستصلاح الأراضي واستزراعها في الخرطوم، وحضر المؤتمر الوفد المصري برئاسة أحمد زكي، والذي قدم بحثًا عن أسس وإمكانات التكامل الاقتصادي في التمويل الزراعي اللازم للتنمية الزراعية. وحضر هذا المؤتمر وفود من دول عربية أخرى مثل العراق وسوريا، وقدموا دراسات عديدة للمؤتمر انطوت جميعها ضمن المحاور التالية [٥]:

١–التوجيه الأمثل للموارد الأرضية في الوطن العربي.

٢–كفاءة الموارد المائية في اعمال التوسع الافقي.

٣–مقومات ووسائل اختيار وتخطيط مشروعات استصلاح واستخدام الطاقات المعطلة.

٤–مشاكل التطبيق في عمليات استصلاح الأراضي وزراعتها.

٥–وسائل تحقيق التكامل على ضوء الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة في الوطن العربي.

أوردت صحيفة الأهرام تصريح سعد مرعي وزير الزراعة في العشرين من نيسان، بعد عودته إلى القاهرة قادمًا من الخرطوم، إذ تقرر إنشاء ثلاث شركات زراعية مشتركة بين ليبيا والسودان ومصر؛ الأولى لتنفيذ مشروعات استصلاح الأراضي وإقامة السدود وحفر الآبار الارتوازية وزراعة الأراضي التي ترويها الأمطار، والثانية لتسويق الإنتاج الحيواني والتوسع في إنتاج الدواجن، والثالثة لمكافحة الآفات الزراعية بالطائرات، وسيتم تحديد رأس مالها ونظام العمل فيها في موعد أقصاه نهاية آب [٦].وفي سياق متصل تقرر إنشاء مركز مشترك في القاهرة للبحوث الزراعية والاقتصاد الزراعي في الجمهورية العربية المتحدة والسودان وليبيا، يختص بإعداد دراسات عن المحاصيل في مراحل إنتاجها، ويتابع مشروعات التوسع في الإنتاج أساسًا لتحقيق تكامل اقتصادي شامل بين الدول الثلاث [٧].

وأعلن عثمان أبو القاسم وزير التعاون والتنمية الريفية في السودان في السابع والعشرين من تموز بأن بلاده قررت الاستفادة من الخبراء المصريين في تنفيذ مشروع استصلاح ٥٢٥ ألف فدان في وادي الخوي ووادي المقدم[٨]،وقد تم الاتفاق مع محمد بابكر أحمد وزير استصلاح الأراضي على تكوين فريق مشترك من خبراء البلدين لتقديم مشروع متكامل لتعمير المنطقتين. كما بدأ تعاون مشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والسودان وليبيا للاستفادة من مياه الخزان

الجوفي الذي يمتد تحت الصحراء الغربية ويصل إلى ليبيا ثم السودان، ويعد أكبر خزان جوفي بإفريقيا، في تعمير الأراضي الصالحة للزراعة التي لا ينقصها إلا المياه [٩]. واستأنفت اللجنة الاقتصادية بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية [١٠]المنعقدة في دمشق في آب ١٩٧٠ دراسة مسألة التنسيق والتعاون الزراعي العربي بعد أن ساد الاتجاه إلى تبني تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر وزراء الزراعة العرب الذي عقد بالقاهرة في أيلول ١٩٦٩، وتدرس اللجنة اقتراحًا بإنشاء مؤسسة عربية لاستصلاح وتعمير الأراضي الزراعية وإقامة صندوق قومي لتمويل مشروعات هذه المؤسسة، أما اللجنة الكمركية فتناقش موضوعين؛ أولهما مشروع القانون الكمركي الموحد، والثاني توحيد نماذج البيانات الكمركية [١١].

وقد وصل إلى القاهرة صباح يوم السابع عشر من تشرين الأول وفد زراعي من السودان برئاسة السيد علي التوم وزير الزراعة السوداني في زيارة تستغرق أسبوعًا بدعوة من المهندس سيد مرعي لمتابعة تنفيذ الاتفاق الثلاثي بين مصر والسودان وليبيا وتكوين شركات المنتجات الزراعية بالتعاون مع الجامعة العربية، وتم تبادل الخبراء ونظم التدريب في المجال الزراعي [١٢].

بحث الوزيران على المستوى الثنائي البرنامج المحدد للتعاون الزراعي بين مصر والسودان، الذي تضمن برنامج التعاون تبادل الخبراء وإنشاء مشروعات مشتركة بين البلدين في مختلف المجالات، وتم الاتفاق على زيادة تبادل زيارات الفنيين وتبادل المطبوعات والبيانات الخاصة بالتخطيط الزراعي [١٣]،كما تقرر إنشاء شركة مصرية سودانية مشتركة لتعمير واستغلال نصف مليون فدان في السودان، وشركة أخرى لاستصلاح واستزراع نصف مليون فدان في منطقة شمال القضارف [١٤].

استعد محمد بكر أحمد وزير استصلاح الأراضي المصري للسفر إلى الخرطوم في التاسع عشر من كانون الأول للاشتراك في أعمال المؤتمر الفني الأول لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب المزمع عقده في الفترة من (٢٢–٣٠) كانون الأول، وكان من المتفق عليه أن يلقي الوزير محاضرة أمام المؤتمر حول التجربة المصرية في مجال استصلاح الأراضي، وزيارة مواقع العمل في مشروعات مكافحة الجفاف الذي تتولى تنفيذه شركة (ريجوا) [١٥] التابعة للمؤسسة، واستطلاع الأراضي، وبحث مع المسؤولين السودانيين الدراسات التي أجرتها حول مشروعات استصلاح الأراضي [١٦].

بدأت مرحلة جديدة من التعاون العلمي والفني في مجال استصلاح الأراضي وتوفير المياه للإنسان العربي بين الدول العربية الثلاث مصر والسودان وليبيا في الجنوب على الأرض السودانية، إذ باشرت الخبرة المصرية بالتعاون مع الخبرة السودانية حفر ٢١٥ بئرًا جديدًا ضمن

خطة مكافحة العطش في مديريتي النيل الأزرق وكردفان، إذ بدأت المرحلة الجديدة من التعاون لتوفير المياه ومكافحة الجفاف على أرض السودان بعد زيارة الوزير المصري محمد بكر أحمد على رأس وفد علمي مصري إلى الخرطوم، وكانت مهمته في شقين [١٧].

الأول: وجوب تطبيق التجربة المصرية في مجال استصلاح الأرض العربية، وهي التجربة التي عرض تفاصيلها الدكتور محمد بكر أحمد مستندًا إلى الدراسة التي قدمها إلى مؤتمر المهندسين الزراعيين العرب الأول في كانون الأول عام ١٩٧٠ في الخرطوم، وذلك بإنشاء لجنة استشارية عليا كما هو الحال في مصر تضم مندوبين من كل الجهات المسؤولة.

أما المهمة الثانية: فهي تفقد مواقع العمل في حفر الآبار التي تقوم بها شركة (ريجوا)[١٨].

استعرضت صحيفة الأهرام في عددها الصادر في الرابع من حزيران عام ١٩٧١ التعاون بين وزارتي الزراعة المصرية والسودانية، إذ اجتمع عثمان أبو القاسم وزير التعاون والتنمية الريفية ووزير الزراعة بالسودان في الثالث والعشرين من حزيران بالمهندس سيد مرعي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة، بعد زيارته للقاهرة التي استمرت ثلاثة أسابيع، وبحث معه تدعيم التعاون بين البلدين في مجال الزراعة واستصلاح الأراضي وحفر الآبار الجوفية في مناطق الجفاف بالسودان، واتُّفق على تشكيل لجنة من خبراء البلدين لدراسة تفاصيل مشروعات مكافحة الجفاف التي تقوم بها الخبرة المصرية، كما اتفق الوزير السوداني مع محمد مرسي أحمد وزير التعليم العالي على إعداد برنامج لتدريب وإعداد أجيال من الفنيين السودانيين في مجال الزراعة [١٩].

عزمت هيئة مياه النيل على تقديم تقريرها النهائي إلى حكومتي مصر والسودان ضمن الخطة التسلسلية لأول مشروعات أعالي النيل التي تستهدف تقليل الفاقد من مياه النهر في مناطق بحر الجبل وبحر الزراف [٢٠]جنوب السودان، وتوفير حوالي أربعة آلاف مليون متر مكعب من المياه التي تضيع في المستنقعات سنويًا لصالح البلدين، وأن تكلفة المرحلة الأولى للمشروع تبلغ حوالي ستين مليون جنيه، وقد اتفق الجانبان المصري والسوداني من حيث المبدأ على إتمامه في عام ١٩٧٧، وأن المشروع يعتمد على التخزين المستمر [٢١] .

أعدت الهيئة المشتركة لمياه النيل خطة لتنفيذ مشروعات بهدف استخدام البحيرات الاستوائية في التخزين المستمر للمياه إلى أقصى مدى يمكن إطلاق تصريفات يومية ثابتة للسودان ومصر تبلغ أربعة وسبعين مليون متر مكعب، وصرح المهندس محمد خليل إبراهيم رئيس الجهاز الفني المصري لمياه النيل بأن هذه الخطة التي عرضت في اجتماعات الجانبين المصري والسوداني في منتصف شباط ١٩٧٢ شملت أيضًا إنشاء الأعمال التي تضمن سير

هذه التصريفات الثابتة من المياه إلى الشمال بأقل فاقد طبيعي، وذلك بتعديل مجرى بحري الجبل والزراف ليستوعبا هذه الكميات من المياه [٢٢].

صرح المهندس حسين إدريس رئيس الشركة المصرية بأنه سيتم توقيع عقد في أوائل نيسان لتأسيس شركة مشتركة بين مصر والسودان لأبحاث المياه الجوفية مدتها خمسة وعشرون عامًا قابلة للتجديد، برأس مال قدره مليون جنيه سوداني، وستملك هيئة توفير المياه والتنمية الريفية في السودان ٥١% من أسهم الشركة، وتملك الشركة العامة لأبحاث المياه الجوفية المصرية ٤٩% من الأسهم [٢٣]،وستكون هذه الشركة معنية بأعمال البحث عن المياه الجوفية في السودان ومصر والبلاد العربية والإفريقية، وما يستتبع ذلك من عمليات فنية بهدف توفير المياه للشرب والري والصناعة وتركيب الطلمبات ومستودعات المياه وإنشاء محطات المياه وصيانتها، وستقوم بفحص التربة والطبقات الجيولوجية والمياه وإعطاء المشورة عنها، وقرر تشكيل مجلس إدارة لها مدته سنتان، وقامت الشركة المصرية بحفر ستمائة بئر في مناطق العطش بالسودان بلغت نفقاتها خمسة ملايين جنيه إسترليني، وتقوم بأعمال مماثلة في ليبيا تبلغ نحو ثلاثة ملايين دينار ليبي [٢٤].

وقد طالب السودان الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل بعقد اجتماعات طارئة لبحث الإسراع في تنفيذ أول مشروعات أعالي النيل التي تهدف إلى تقليل المياه الضائعة في مناطق بحر الجبل والزراف جنوب السودان، وقد بدأت الهيئة اجتماعها في الثالث من نيسان، وقد صرح المهندس خليل إبراهيم رئيس الهيئة بأن تكاليف المرحلة الأولى من المشروع حوالي ستين مليون جنيه، وتحقق فائدة سنوية للبلدين مقدارها أربعة آلاف مليون متر مكعب من المياه التي تضيع في المستنقعات، كما ناقشت الهيئة برامج إنهاء البحوث الخاصة بالمشروعات الأخرى لأعالي النيل لتحديد صورتها في أقرب وقت [٢٥].

طلب الرئيس أنور السادات الاهتمام بإنجاز الدراسات الخاصة بمشروعات تقليل الفاقد من المياه في مناطق أعالي النيل بعد استقرار الأحوال في جنوب السودان نتيجة للاتفاق الأخير، وتنفيذًا لتوجيهات الرئيس بعد تلقيه رسالة من الرئيس السوداني قرر المهندس عزيز يوسف سعد وزير الري المصري إيفاد بعثة هندسية إلى الخرطوم برئاسة المهندس محمد غنيم مدير هيئة ورش الري المصري في منطقتي الشجرة وملاطال من المعدات والآلات تمهيدًا لتجنيد إمكانيات هذه الورش، واتفق الجانبان على استمرار الدورة الطارئة للهيئة إلى شهر أيار، حيث يُستأنف البحث في دور الهيئة في أعمال جنوب السودان [٢٦].

بدأ تشغيل الخط المائي بين بحيرة ناصر والسودان في السادس عشر من نيسان، وشهد حسن حميدة وزير النقل المصري تجربة التشغيل، وذلك بنقل أربعة صناديق كبيرة من النيل إلى بحيرة ناصر لتبدأ العمل في الخط الجديد [٢٧].

اجتمع مجلس الوزراء في السادس من أيلول برئاسة عزيز رئيس الوزراء، واستعرض المجلس عدة موضوعات مهمة تتصل بالموقف السياسي وشؤون الزراعة والري والتموين وغيرها، إذ عرض الدكتور مصطفى الجبلي وزير الزراعة المصري حالة محصول القطن لسنة ١٩٧٢ الذي يُتوقَّع أن يكون محصولًا ممتازًا من القطن بفضل الأجهزة المقاومة لدودة القطن، فضلًا عن الجهود الجبارة التي بذلها الفلاحون في عمليات المقاومة، والتي ظهرت نتائجها في حالة المحصول [٢٨].

وأضاف المهندس عزيز يوسف سعد وزير الري المصري فضل السد العالي الذي وفر كميات كبيرة من مخزون المياه، مما جعلها متوفرة لدى جميع المحاصيل وبالكميات اللازمة، كما أشار إلى قلة نسبة الفيضانات خلال العام مقارنة بالسابق [٢٩].

بدأت في التاسع عشر من آب ١٩٧٣ في الخرطوم محادثات بين وفد أمانة الفلاحين بالاتحاد الاشتراكي العربي برئاسة محمد مهري شومان ووفد أمانة المزارعين في الاتحاد الاشتراكي السوداني برئاسة السيد الرشيد الطاهر[٣٠]،وقد هدفت المحادثات إلى تنظيم العلاقات ودعم التعاون بين البلدين في مجال الإنتاج الحيواني والزراعي. وكان الرائد أبو القاسم إبراهيم الأمين العام للاتحاد الاشتراكي السوداني قد استقبل أعضاء الوفد العربي، فنقل إليه رئيس الوفد تحيات الرئيس أنور السادات والشعب المصري إلى الأشقاء السودانيين، ودعا في كلمة ألقاها إلى التكامل التام في مختلف المجالات بين البلدين [٣١].

المبحث الثاني

التعاون الصناعي بين مصر والسودان في ضوء جريدة الأهرام ١٩٧٠ – ١٩٧٣

ارتبطت مصر بالسودان بعلاقات تاريخية لكونهما كيانًا موحدًا، وحدوده مشتركة مع الجهة الشمالية للسودان، أما الجنوب فقد عاش وضعًا جغرافيًا وسياسيًا واجتماعيًا مختلفًا.

شهد الجانب الصناعي تطورًا ملحوظًا خلال الفترة (١٩٧٠–١٩٧٣) بين مصر والسودان، إذ نشرت جريدة الأهرام مقالًا في عددها الصادر في العاشر من كانون الثاني ١٩٧٠ تناول تصريح طه بعشر وزير العمل السوداني ورئيس الدورة الخامسة لمؤتمر وزراء العمل العرب، مؤكدًا أنه سيبحث مع كمال الدين رفعت وزير العمل في الجمهورية العربية المتحدة عدة موضوعات عمالية تهم البلدين، من بينها تبادل الخبرات والبيانات وتأسيس الأجهزة التي يمكن

أن تقوم بتنفيذ اتفاقيات العمل المبرمة بين البلدين، وسيبحث أيضًا إيفاد خمسة عشر موظفًا سودانيًا للتدريب في الجمهورية العربية المتحدة على شؤون التأمينات الاجتماعية. وأكد الوزير السوداني تحرر العمل والعمال من القيود، وذلك بإفساح المجال للقوى العاملة لكي تشارك مشاركة حقيقية في إدارة الأعمال، وذلك ضمن مباحثات توحيد قوانين العمل في مصر والسودان [٣٢]. وقد قرر الاتحاد العربي لعمال النقل تخصيص الدورة الثقافية التدريبية والمزمع افتتاحها في الحادي والعشرين من آذار لعمال النقل في السودان، وستشترك في الدورة عدد من قادة التنظيمات النقابية لعمال النقل السودانيين [٣٣].

٣٢- نبراس خليل ابراهيم، العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر والسودان (١٩٦٩ – ١٩٨١) رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية التربية للبنات – جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٠.

٣٣- ابتسام محمود جواد، الاوضاع السياسية في السودان (١٩٦٩ – ١٩٨٥)، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، مقدمة الى كلية التربية للبنات – جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص١٧.

٣٤- علي رياض كوير، المناطق المغلقة في السودان حتى عام (١٩٤٧)، بحث منشور في مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد (٦٥)، المجلد (١٦)، ٢٠٢٤، ص٣٤٦.

انتهت الدورة التدريبية الأولى لمهندسي وزارة الأشغال بالسودان بعد اثني عشر شهرًا قضاها المهندسون السودانيون في السد العالي ومشروعات الكباري والمصانع والإسكان بالقاهرة والإسكندرية [٣٤].

وصدر في الخامس والعشرين من آذار عام ١٩٧١ المؤتمر الأول لوزراء العمل في دول اتحاد ميثاق طرابلس توصياته وقراراته بعد أن ناقشتها اللجنة الفنية للمؤتمر بتاريخ الرابع والعشرين من آذار، وتدور هذه التوصيات حول التعاون الفني في المجالات العمالية بين مصر والسودان وليبيا وسوريا، الذي يتخذ عدة صور، في مقدمتها ما يلي: [٣٥]

١. إطلاق حرية الإقامة والعمل والاستخدام في دول الاتحاد خلال مدة لا تتجاوز أربع سنوات، وكمرحلة أولى تُعقد اتفاقية ثنائية بين مصر وليبيا.

٢. تشكيل لجنة فرعية دائمة متخصصة في الشؤون العمالية.

٣. إنشاء مؤسسات مشتركة في المجالات العمالية مثل مؤسسة الثقافة ومؤسسة التدريب المهني.

٤. التعاون في متابعة النشاط العمالي الإسرائيلي وتبادل المعلومات في هذا المجال عن طريق إدارات متخصصة.

٥. إنشاء وظيفة ملحق عمالي لكل من دول الاتحاد في الدولة الأخرى.

وصرح المهندس عبد المجيد الجفيل محافظ الوادي الجديد بأن مشروع جنوب الوادي [٣٦] لأستزراع الأراضي سيحتاج الى ربع مليون عامل من عمال التراحيل، وسيربط هذا المشروع أرض مصر بالسودان وبتنفيذه سيعود طريق الأربعين [٣٧]صالحًا لانتقال أفواج ضخمة من عمال التراحيل إلى الجمهورية السودانية، التي تحتاج إلى هذه الأفواج منذ الآن. وأشار المحافظ إلى أنه استعدادًا لذلك شُكِّلت لجنة برئاسته لدعاية عمال التراحيل، كما أقر مجلس المحافظة أول لائحة نموذجية لدعاية هذه الفئة التي تستخدم المحافظة فيها أعدادًا كبيرة، وتنص هذه اللائحة على الانتفاع أولًا بتشغيل أبناء الوادي الجديد، ونظام عقد العمل، وكيفية حساب الأجر والتأمين الاجتماعي، والاحتياطات المقررة من وزارة الصحة لوقاية وعلاج هؤلاء العمال [٣٨]،وكيفية نقل واستقبال وإيواء العمال، وإلزام صاحب العمل بتوفير المواد الاستهلاكية وأدوات العمل وتحديد ساعاته، وإنشاء صندوق لخدمة عمال التراحيل، وتحديد واجبات الجهات المختلفة تجاه رعاياهم. وأضافت أن لائحة الدعاية ستطبق فور اعتمادها على عمال التراحيل الموجودين حاليًا بالوادي الجديد، ثم تطبق على كل الأيدي التي تتدفق على المحافظة، وسوف تزيد الأعداد عندما يُفتح الطريق للعمل في السودان [٣٩].

ودعا يحيى الملا وزير الصناعة المصري أحمد عبد الحسن وزير الصناعة والتعدين السوداني، الذي سيرأس الوفد السوداني والمقرر وصوله إلى القاهرة في الخامس والعشرين من أيلول، للالتقاء بالمسؤولين عن الصناعة والتعدين وزيارة بعض المراكز الصناعية المهمة، كما سيناقش مع المسؤولين وسائل تدعيم العلاقات بين البلدين في مجالي الصناعة والتعدين [٤٠].

انتهى العمل في الخط الملاحي الجديد الذي يربط مينائي السد ووادي حلفا بالسودان، ويبلغ طول مجرى الخط الذي تقطعه البواخر في ٤٨ ساعة (١٦٠) كيلومترًا، وقد تم إقامة أبراج وشمندورات لإرشاد السكان أُضيئت بالبطاريات الاوتوماتيكية [٤١].

المبحث الثالث

التعاون التجاري بين مصر والسودان في ضوء جريدة الأهرام ١٩٧٠ – ١٩٧٣

اتسمت العلاقات المصرية السودانية خلال الفترة (١٩٧٠–١٩٧٣) بانسجام ملحوظ. نقلت جريدة الأهرام في عددها الصادر في الثاني والعشرين من كانون الثاني مقالًا حول انتهاء شحن جميع المنتجات المصرية التي ستعرض في معرض المنتجات المصرية بالخرطوم، والمزمع افتتاحه في الثامن من شباط، يتبعه إعداد حملة دعائية واسعة عن المنتجات المصرية

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦ / العدد ٤

في السودان تشترك فيها جميع الشركات في المعرض لتعريف المستهلك السوداني بالمنتجات المصرية [٤٢].

وخصصت شركة النصر للتصدير والاستيراد[٤٣] معرضها للتعبير عن هذه المناسبة تدعيماً للتكامل الاقتصادي بين البلدين[٤٤].وقد بلغ عدد زوار معرض المنتجات المصرية بالخرطوم حتى ١٦ شباط (٣٢) ألف زائر، منهم (١٠) آلاف زائر في اليوم الأول، وقد تم بيع معظم المعروضات، ولا سيما المنسوجات والمنتجات الغذائية. إذ ارتفع حجم التجارة بين القاهرة والخرطوم من (٤) ملايين جنيه إلى (٢٠) مليون جنيه، واعتبر هذا المعرض حملة دعائية ضخمة عن الإنتاج المصري خارج الجمهورية العربية المتحدة [٤٥]،وصرح بذلك المحرم الشامي مدير شركة النصر للتصدير والاستيراد في الخرطوم، وقد تم بيع كل المنتجات المصرية المعروضة في سوق المنتجات المصرية بالخرطوم قبل افتتاح المعرض رسميًا، وقد تم الاتفاق مع التجار السودانيين على بقاء هذه السلع حتى انتهاء الفترة المحددة للمعرض ومدتها شهر، ومن المنتظر ألا يخلو السوق السوداني من السلع المصرية في أي وقت من أوقات السنة [٤٦].

وتمت موافقة رؤساء شركات الطيران في مصر والسودان وليبيا في الثالث والعشرين من شباط على تخفيض أسعار الكمارك وأسعار السفر وإجراءات الجوازات بين البلاد الثلاثة، للتقريب بين شعوبها وتخفيف العبء على المواطنين وتنشيط حركة التجارة والسفر واعتبارها نقلًا داخلياً [٤٧].

أوصت لجنة السكك الحديدية التي استأنفت أعمالها في السابع والعشرين من حزيران، ووضعت التوصيات الصادرة عن المؤتمر الأول لنقل البضائع، بإعادة دراسة مد خط سكة حديد بين أسوان والخرطوم وخط آخر بين الإسكندرية وبنغازي لربط مصر والسودان وليبيا. وطالبت لجنة الطرق بالبدء في أول تموز بتطبيق نظام اللاسلكي في مراقبة وإسعاف السيارات على الطرق الخارجية، فضلًا عن تنفيذ نظام العبوات النمطية الذي يقضي بشحن البضائع في صناديق ذات أحجام متفق عليها عالميًا لرفع كفاءة النقل وخفض تكاليف عمليات الشحن. وأوصت اللجنة بإنشاء لجنة عليا للنقل والإنتاج مهمتها إعداد دراسات اقتصادية وفنية وبحث وسائل وإجراءات رفع كفاءة الموانئ وتوفير الأجهزة الآلية للشحن والتفريغ [٤٨].

افتتح في الخامس من نيسان بفندق شبرد مؤتمر المواصلات والنقل، وحضره وزراء الدول الثلاثة [٤٩]، وقرر المؤتمر تشكيل سبع لجان تبحث ربط الأقطار الثلاثة بشبكة مواصلات برية ونهرية وجوية وتحسين الاتصالات التلغرافية والتليفونية بينها في خطة عاجلة وأخرى طويلة، فضلًا عن التعاون في تبادل الخبرات وتنفيذ مشروعات الطرق وإنشاء معهد تدريبي للنقل البحري ومجلس مشترك لتنسيق النقل الجوي. وتدرس هذه اللجان إمكانات التعاون في مجال الطيران

وإنشاء طريق مد صرف بين مصر والسودان وشركة ملاحية مشتركة ومد خط حديد بينهما[٥٠].وقد أوصت لجنة الطيران المدني المتفرعة عن المؤتمر المشترك للنقل والمواصلات بين مصر والسودان وليبيا في اجتماعها في السادس من نيسان بتوحيد شركات الطيران بها، والاتفاق على أسلوب تشغيل الطائرات التابعة لهذه الشركات في النقل إلى مختلف الدول، وأن تتولى ليبيا وحدها الإشراف على منطقة تأمين سلامة الطيران فوق جميع أراضيها ومياهها. وأوصت اللجنة، فضلًا عن ذلك، بوضع خطة لتعريب مصطلحات الطيران قبل نهاية نيسان ووضع خطة موحدة للتدريب على فنون الطيران المدني في الدول الثلاث [٥١].وتم الاتفاق بين وزراء الاقتصاد في الجمهورية العربية المتحدة والسودان وليبيا على وضع جدول زمني يتم خلاله إعفاء المنتجات الوطنية المتبادلة بين الدول الثلاث من الضرائب والرسوم الكمركية وكافة القيود الإدارية على مراحل تدريجية سريعة تبدأ من كانون الثاني ١٩٧١[٥٢].

نشرت جريدة الأهرام في عددها الصادر في السادس من أيلول ١٩٧٠ مقالًا تناول قرار الجمهورية العربية المتحدة توقيع بروتوكول بلغت قيمته خمسًا وعشرين مليون جنيه مع السودان، وسيجتمع الجانبان في الخامس من أيلول لمناقشة تقرير أعدته اللجنة الاقتصادية المشتركة عن المشكلات التي اعترضت تنفيذ البروتوكول خلال السنة المالية المنتهية، وقد أعدت لهذه المباحثات أربع لجان [٥٣]. وقد استمرت هذه المباحثات لمدة سبعة ايام، ورأس الجانب العربي فيها حسن عباس زكي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، أما الجانب السوداني فرأسهُ أحمد سليمان وزير الاقتصاد في السودان[٥٤]. وبحثت اللجنة المشتركة للتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي في الخامس من أيلول توقيع بروتوكول التجارة بين الجمهورية العربية المتحدة والسودان لعام (١٩٧٠–١٩٧١) الذي يهدف إلى زيادة حجم التجارة بين البلدين إلى ثلاثة وعشرين مليون جنيه بعد أن بلغ عشرين مليون جنيه خلال (١٩٦٩–١٩٧٠)[٥٥].

وصرحت المصادر الاقتصادية بأن اللجنة لديها الرغبة في مناقشة تذليل العقبات التي تعترض نمو حركة التبادل التجاري وتشجيع المصدرين في البلدين وزيادة عدد السلع والمنتجات المتبادلة التي تحتويها قوائم السلع، والإسراع في تنفيذ مشروع النقل النهري[٥٦].

اجتمع وزراء النقل والمواصلات بدول الاتحاد في اجتماعهم بدمشق يوم الثاني عشر من تشرين الأول لبحث عدة مشروعات تهدف إلى تجسيد الاتحاد عمليًا بربط دول الاتحاد والسودان بشبكة من الطرق البحرية والبرية والجوية، وفي مقدمة هذه المشروعات إنشاء صندوق لتمويل النقل البحري واستيراد سفن للركاب والبضائع تعمل على خطوط منتظمة بين اللاذقية وبيروت والإسكندرية وبنغازي. وفي مجال النقل البري يبحث الوزراء إنشاء شركة بين ليبيا ومصر تعمل

على نقل الركاب بينهما بحافلات مكيفة، وإنشاء طريق بري بين بنغازي والعوينات على الحدود السودانية، ومن المشروعات العاجلة ربط دول الاتحاد والسودان بخطوط طيران منتظمة وإنشاء شبكة للاتصال التليفوني المباشر بينها(٥٧).

تقرر أن يرأس فؤاد الصراف وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصري الوفد الاقتصادي الذي سيسافر إلى الخرطوم في العاشر من شباط لحضور اجتماعات اللجنة المصرية السودانية المشتركة وبحث زيادة حجم التجارة بين البلدين، وسيتم قبل عودته إلى القاهرة توقيع بروتوكول التعاون الاقتصادي بين البلدين لسنة ١٩٧٢ وتسوية المسائل الخاصة بمدفوعاتها(٥٨). وقد وُقِّع البروتوكول التجاري لعام (١٩٧١–١٩٧٢) بين مصر والسودان في مقر وزارة الاقتصاد والتجارة السودانية بالخرطوم في يوم الثامن عشر من شباط، والذي يقضي بزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين من اثنين وعشرين مليون جنيه إلى ثلاثة وعشرين مليونًا، وتوحيد نظام المدفوعات وإدخال سلعة جديدة سيتم تبادلها بين البلدين لأول مرة(٥٩).

وقع في الأول من كانون الثاني بروتوكول التبادل التجاري مع السودان للسنة الجديدة ١٩٧٣، والبالغ حجمه أربعةً وعشرين مليون جنيه، والذي تضمن زيادةً في الصادرات السودانية إلى مصر، خاصةً اللحوم الحية والمذبوحة وزيت بذرة القطن، فضلًا عن توريد كميات من أسياخ اللحام لأول مرة، كما تضمن زيادة صادرات مصر إلى السودان من الأدوية والسلع الصناعية والزجاج ومنتجاته والكابلات الكهربائية. إذ وقع البروتوكول من الجانب المصري محمد فؤاد الصراف وكيل وزارة الاقتصاد، ومن الجانب السوداني محمد عبد الماجد وكيل وزارة الاقتصاد الوطني(٦٠).

الخاتمة :

يتضح من خلال دراسة العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان خلال المدة (١٩٧٠–١٩٧٣) أن هذه المرحلة اتسمت بمحاولات جدية لتكريس التكامل بين البلدين على مختلف المستويات، ويمكن تلخيص ذلك في عدد من النقاط المهمة، لعل من أبرزها:

١. شهدت العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان تفاعلات مهمة ارتبطت بالتحولات السياسية في البلدين، إذ تولى جعفر النميري الحكم في السودان عام ١٩٦٩، وتولى أنور السادات الحكم في مصر عام ١٩٧٠. وقد ارتبط التعاون الاقتصادي بالبعد السياسي، إذ اتجه البلدان إلى تقوية الروابط لمواجهة التحديات الإقليمية بعد وفاة جمال عبد الناصر وصعود السادات، ولا سيما محاولات السودان تعزيز استقلاله الاقتصادي، فضلًا عن اتفاقيات التعاون في الجوانب الزراعية والتجارية والصناعية.

٢. مثل القطاع الزراعي محورًا رئيسيًا للتعاون من خلال وضع خطط مشتركة للإنتاج الزراعي والحيواني، إذ كان السودان يزوّد مصر بالأبقار والأغنام والجلود، مما ساعد في سد جزء من احتياجات مصر من اللحوم.

٣. شهد القطاع التجاري توسعًا ملحوظًا بفضل بروتوكولات التبادل التجاري التي عززت حركة السلع بين البلدين ورفعت من حجم المبادلات.

٤. عكس القطاع الصناعي والعمالي توجهًا واضحًا نحو تبادل الخبرات وتوحيد التشريعات بما يكفل إشراك القوى العاملة في مسيرة التنمية المشتركة. وعلى الرغم من وضوح الإرادة السياسية والاقتصادية الهادفة إلى تحقيق التكامل، إلا أن جملة من التحديات الاقتصادية والظروف السياسية حالت دون الوصول إلى وحدة اقتصادية شاملة، لتظل هذه المرحلة محطة مهمة وتجربة بارزة في مسار التعاون المصري–السوداني.

الهوامش:

(١) جريدة الأهرام، العدد ٣٠٣٤٤، القاهرة ٨ كانون الثاني ١٩٧٠.
(٢) جريدة الأهرام، العدد ٣٠٣٤٥، القاهرة ٩ كانون الثاني ١٩٧٠.
(٣) جريدة الأهرام، العدد ٣٠٣٨٦، القاهرة ١٩ شباط ١٩٧٠.
(٤) جريدة الأهرام، العدد ٣٠٤٢١، القاهرة ٢٦ شباط ١٩٧٠.
(٥) اتحاد المهندسين الزراعيين العرب https:/aqunion.org/read-technical-Conferences/2 تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٦.
(٦) جريدة الأهرام، العدد ٣٠٤٤٧، القاهرة ٢١ نيسان ١٩٧٠.
(٧) جريدة الأهرام، العدد ٣٠٤٥٤، القاهرة ٢٨ نيسان ١٩٧٠.
(٨) واديان يقعان شمال وغرب السودان قررت الحكومة السودانية حفر الآبار لهما لأستثمار مياهما في اصلاح الاراضي ومحاربة العطش للمزيد ينظر: جريدة الأهرام، العدد ٣٠٥٥٠، القاهرة ٢ آب ١٩٧٠.
(٩) جريدة الأهرام، العدد ٣٠٥٤٥، القاهرة ٢٨ تموز ١٩٧٠.
(١٠) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يضم الجمهورية العربية المتحدة والسودان وسوريا والأردن والكويت والعراق.
(١١) جريدة الأهرام، العدد ٣٠٥٧٨، القاهرة ٣٠ اب ١٩٧٠.
(١٢) جريدة الأهرم، العدد ٣٠٦٢٧، القاهرة ١٨ تشرين الاول ١٩٧٠.
(١٣) جريدة الأهرام، العدد ٣٠٦٢٨، القاهرة ١٩ تشرين الأول ١٩٧٠.
(١٤) وقد اتخذ هذا القرار اثناء المباحثات التي اجراها الوفد السوداني في القاهرة وقد عرض الوفد السوداني أن تختار الأراضي التي سيتم تعميرها واستغلالها في أحدى المدن الممطرة في جنوب النيل الازرق أو جنوب شرق مدينة كسلا او شمال مديرية أعالي النيل او جبال النوبة بمدينة كردفان، وقد تم الاتفاق على تقسيم الأعمال التي يطلبها السودان الى مرحلتين :
الاولى: عمل دراسات استكشافية واختيار وتحديد مساحات الاراضي، وكذلك تحديد الامكانات المادية والبشرية والفنية اللازمة لها. والثانية : عمل دراسات تفصيلية للمساحل التي تحددها الدراسات الاستكشافية كما اتفق على ترك وضع الخطة التنفيذية لهذه المشروعات للوزيرين المختصين في البلدين.

(١٥) تعد الشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية الجو (ريجوا) اكبر مؤسسة حفر ابار المياه ودراسات المياه الجوفية باستخدام تقنيات النمذجة الرياضية ومسح التربة وانشاء محطات الضخ واستصلاح الأراضي ورسم الخريطة الجيولوجية والطبوغرافية ولها فروع على كينيا والسودان وتنزانيا وليبيا تأسست ١٩٦٠ للمزيد ينظر http:// www.regwa.net تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٧ نيسان ٢٠٢٥.

(١٦) جريدة الاهرام، العدد ٣٠٦٨٩، القاهرة ١٩ كانون الأول ١٩٧٠. افتتح اللواء جعفر نميري اول مؤتمر الاتحاد المهندسين الزراعيين العرب الذي عقد بمبنى جامعة الخرطوم ويشترك فيه ١٥٠ من كبار الاخصائيين الزراعيين العرب الذين يمثلون ٦ دول عربية الى جانب ليبيا التي تحضر المؤتمر كمراقب تمهيدا للانضمامها للاتحاد والدكتور عبد الله عرعر عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، للمزيد ينظر: جريدة الأهرام، العدد ٣٠٦٩٢، القاهرة ٢٢ كانون الأول ١٩٧٠ هذا العدد تم ذكره في الجانب التجاري ، وقد أناب الرئيس انور السادات رئيس الجمهورية العربية المتحدة سيد مرعي نائب رئيس الوزراء للزراعة والري لافتتاح المؤتمر الثاني لاتحاد عمال الزراعة العرب والمزمع عقده مساء يوم ٨ آذار في قاعة الاجتماعات بمحافظة القاهرة، للمزيد ينظر: جريدة الأهرام، العدد ٣٠٧٦٧، القاهرة ٧ آذار ١٩٧١.

(١٧) جريدة الأهرام، العدد ٣٠٧٣٤، القاهرة ٢ شباط ١٩٧١.

(١٨) جريدة الأهرام، العدد ٣٠٧٣٤، القاهرة ٢ شباط ١٩٧١.

(١٩) جريدة الأهرام، العدد ٣٠٨٧٦، القاهرة ٤ حزيران ١٩٧١ ؛ وقد وافقت الاتحادات التعاونية في مصر والسودان وسوريا على قيام الاتحاد التعاوني الزراعي العربي للمزيد ينظر: جريدة الاهرام، العدد ٣٠٩٣٢، القاهرة ١٩ اب ١٩٧١.

(٢٠) بحر الجبل : يطلق اسم بحر الجبل على نهر النيل ما بين مخرجه من بحيرة البرد جنوباً واتصالهُ بنهر السوباط شمالاً، أما في بحر الزراف فهو يجري من مستنقعات بحر الجيل شمال غابة شامبي للمزيد ينظر: ناصر عبد الستار عبد الهادي، المقدمات الطبيعية واثرها على التكامل الاقتصادي بين مصر ودول حوض النيل ومعهد البحوث والدراسات الاستراتيجية لدول حوض النيل – جامعة الفيوم اكتوبر ٢٠١٦ ص ١٨ – ١٩.

(٢١) جريدة الأهرام، العدد ٣٠٩٥٣، القاهرة ٩ ايلول ١٩٧١.

(٢٢) جريدة الاهرام، العدد ٣١٠٩٦، القاهرة ٣٠ كانون الثاني ١٩٧٢.

(٢٣) جريدة الأهرام، العدد ٣١١٤٨، القاهرة ٢٢ اذار ١٩٧٢.

(٢٤) جريدة الأهرام، العدد ٣١١٤٨، القاهرة ٢٢ اذار ١٩٧٢.

(٢٥) جريدة الاهرام، العدد ٣١١٦٠، القاهرة ٣ نسيان ١٩٧٢.

(٢٦) جريدة الأهرام، العدد ٣١١٦٧، القاهرة ١٠ نيسان ١٩٧٢.

(٢٧) جريدة الأهرام، العدد ٣١١٧٣، القاهرة ١٦ نيسان ١٩٧٢.

(٢٨) جريدة الأهرام، العدد ٣١٣١٧، القاهرة ٧ ايلول ١٩٧٢.

(٢٩) جريدة الأهرام، العدد ٣١٣١٧، القاهرة ٧ ايلول ١٩٧٢.

(٣٠) الرشيد الطاهر: ولد في كردوج بالنيل الازرق عام ١٩٣٠ تخرج من كلية الحقوق بجامعة الخرطوم عام ١٩٥٨ واختير وكيلاً عاما للإخوان المسلمين ١٩٥٤–١٩٥٩ عمل محامياً وقاوم نظام الفريق ابراهيم عبود واشترك بمحاولة انقلابيه ضد حكمه ١٩٥٩، وسجن اثر اخفقاها حتى ١٩٦٤، ثم عمل وزيراً للثروة الحيوانية والعدل ١٩٦٥ وثم وزيرا للعدل في عهد حكومة محمد محجوب ١٩٦٨–١٩٦٩، وفي عهد جعفر نميري تولى عدة مناصب منها نائب لرئيس الجمهورية ورئيسا للوزراء ١٩٧٦–١٩٧٩ونائبا عاما، وثم مساعد رئيس الجمهورية للشؤون القانونية ١٩٨٣–١٩٨٦ حتى نهاية حكم جعفر نميري ١٩٨٥ للمزيد ينظر: عوني شريف قاسم، موسوعة القبائل والانساب في السودان، ج٢، ط١، شركة افروقراف، السودان، ١٩٩٦، ص٦٠.

(٣١) جريدة الأهرام، العدد، القاهرة، ٣١٦٦٥ – ٢ آب ١٩٧٣.

(٣٢) جريدة الأهرام، العدد ٣٠٣٤٦، القاهرة، ١٠ كانون الثاني ١٩٧٠.

(٣٣) جريدة الأهرام، العدد ٣٠٤٠٦، القاهرة، ١١ آذار ١٩٧٠. يتعذر علينا الحصول على الاعداد التي احتوت تفاصيل الدورة التدريبية.
(٣٤) جريدة الأهرام، العدد ٣٠٣٤٦، القاهرة، ١٠ كانون الثاني ١٩٧٠.
(٣٥) جريدة الأهرام، العدد ٣٠٧٨٥، القاهرة، ٢٥ آذار ١٩٧١.
(٣٦) يعد مشروع جنوب الوادي او (توشكى) من مشروعات التنمية القومية متعددة الأغراض، التي بدأ تنفيذها بالصحراء الغربية بهدف جذب السكان لاستيطان المنطقة واستغلال ما هو متواجد من امكانيات وموارد طبيعية في الانتاج الزراعي والصناعي والسياحة وما ينبع ذلك في مشروعات وخدمات عامة واجتماعية تشُكل في مجموعها مجتمعاً متكاملاً للمزيد ينظر:
https://repository.inp.edu.eg تاريخ الزيارة ٢٨ / نسيان/ ٢٠٢٥ / ساعة ٣:٤٥ م
(٣٧) طريق الاربعين أو درب الأربعين، ويعتبر احد اهم الطرق والدروب الصحراوية العربية الإسلامية والذي تضاعفت أهميته الاستراتيجية مع اندماج وحدات بلاد المغرب في بوتقة الدول العربية الاسلامية وازدياد ارتباط المغرب بالمشرق الاسلامي، إذ اصبح الدرب يمثل شرياناً حيويا للتجارة البرية بين مصر ثم بلاد شبة الجزيرة العربية من جانب وبين بلاد النوبة والسودان وغرب افريقيامن جانب أخر للمزيد ينظر: عبد الغني عبد العزيز زيادة، الطرق التجارية بين مصر وبلاد النوبة والسودان – بحث منشور في مجلة الجغرافية العربية، القاهرة، المجلد ٥ العدد ٧٣، حزيران ٢٠١٩– ص ٧٥، وقد اخترقت درب الاربعين عبر الصحراء الغربية من مصر الى السودان اول قافلة سيارات سودانية تحركت في ٢٣ أيار ١٩٧٢ من الواحات الخارجة وضمت القافلة ٢٨ جيولوجي وخبير تحملهم ٥ سيارات حُملت معدات وصلت بالباخرة من المانيا إلى الاسكندرية وتم نقلها الى الواحات الخارجية ثم الى الخرطوم. للمزيد ينظر: جريدة الأهرام، العدد ٣١٢٠٩، القاهرة، ٢٢ ايار ١٩٧٢.
(٣٨) جريدة الأهرام، العدد ٣٠٨٤٢، القاهرة، ٢ أيار ١٩٧١.
(٣٩) جريدة الأهرام، المصدر السابق.
(٤٠) جريدة الأهرام، العدد ٣١٣٣١، القاهرة، ٢١ ايلول ١٩٧٢.
(٤١) جريدة الأهرام، العدد ٣١٤٨١ القاهرة، ١٨ شباط ١٩٧٣.
(٤٢) جريدة الأهرام، العدد ٣٠٣٥٩، القاهرة، ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٠.
(٤٣) هي كبرى شركات قطاع الأعمال العام المصرية والتي تعمل في مجال التجارة الخارجية أنشئت عام ١٩٥٨ كشركة مساهمة مصرية للمزير ينظر: Elnasr for import and export .
(٤٤) جريدة الأهرام، العدد ٣٠٣٧٦، القاهرة، ٩ شباط ١٩٧٠.
(٤٥) جريدة الأهرام، العدد ٣٠٣٨٤، القاهرة، ١٧ شباط ١٩٧٠.
(٤٦) جريدة الأهرام، العدد ٣٠٣٨٥، القاهرة، ١٨ شباط ١٩٧٠.
(٤٧) جريدة الأهرام، العدد ٣٠٣٩١، القاهرة، ٢٤ شباط ١٩٧٠.
(٤٨) جريدة الأهرام، العدد ٣٠٥١٥، القاهرة، ٢٨ حزيران، ١٩٧٠.
(٤٩) وهم وزراء السودان وليبيا ومصر فحضر سيد احمد الجاك وزير الاشغال عن السودان، وعمر الهادي وزير النقل والاشغال عن الجمهورية العربية الليبية، والسيد كمال بادير وزير المواصلات في الجمهورية العربية المتحدة.
(٥٠) جريدة الأهرام، العدد ٣٠٤٣٢، القاهرة، ٦ نيسان، ١٩٧٠. انتهى خبراء وزارتي النقل المصرية والسودانية من تحديد مسار الخط الملاحي الجديد الذي يربط بين اسوان ووادي حلفا وقد صرح بذلك في ٢٦ كانون الأول مسؤول بوزارة النقل وقال انه يجري بناء سفن لتسيرها على هذا الخط لنقل الركاب والبضائع بين البلدين للمزيد ينظر: جريدة الأهرام، العدد ٣٠٦٩٧، القاهرة، ٢٧ كانون الاول، ١٩٧٠.
(٥١) جريدة الأهرام، العدد ٣٠٤٣٣، القاهرة ٧ نيسان، ١٩٧٠. وتضمن هذا الاتفاق اتخاذ الإجراءات التي تكفل دعم التنمية الاقتصادية وزيادة حجم التجارة بين الدول الثلاث ويسمح هذا الاتفاق بانضمام اي بلد عربي اخر الية للمزيد ينظر: جريدة الاهرام، العدد ٣٠٦٩٢، القاهرة ٢٢ كانون الأول، ١٩٧٠.

(٥٢)١٩٧٠ وافق مجلس الوزراء السوداني في ٢١ كانون الأول ١٩٥٠ على قانون بالتصديق على اتفاق التكامل الاقتصادي بين الجمهورية العربية المتحدة والسودان وليبيا. جريدة الأهرام، العدد ٣٠٤٤٧، القاهرة ٢١ نيسان، ١٩٧٠.

(٥٣) اللجنة التجارية والجمركية (تضع قوائم السلع بين البلدين) واللجنة المالية والنقدية ولجنة التعاون الاقتصادي ولجنة النقل النهري.

(٥٤) جريدة الأهرام، العدد ٣٠٥٧٢، القاهرة ٢٤ آب، ١٩٧٠.

(٥٥) جريدة الأهرام، العدد ٣٠٥٨٥، القاهرة ٦ أيلول، ١٩٧٠.

(٥٦) جريدة الأهرام، العدد ٣٠٥٨٥، القاهرة ٦ أيلول، ١٩٧٠.

(٥٧) جريدة الأهرام، العدد ٣٠٩٧٨، القاهرة ٤ أكتوبر، ١٩٧١.

(٥٨) جريدة الأهرام، العدد ٣١١٠٥، القاهرة ٨ شباط، ١٩٧٢.

(٥٩) وقد وقع البروتوكول عن الجانب المصري الدكتور محمد الصراف وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية كما وقعهُ عن الجانب السوداني السيد محمد عبد الماجد وكيل وزارة الاقتصاد التجارة السودانية للمزيد ينظر: جريدة الاهرام، العدد ٣١١١٥، القاهرة ١٨ شباط ١٩٧٢.

(٦٠) جريدة الأهرام، العدد، ٣١٤٣٤، القاهرة ٢ كانون الثاني ١٩٧٣.

المصادر:

الكتب:

١–ناصر عبد الستار عبد الهادي، المقدمات الطبيعية واثرها على التكامل الاقتصادي بين مصر ودول حوض النيل ومعهد البحوث والدراسات الاستراتيجية لدول حوض النيل – جامعة الفيوم اكتوبر ٢٠١٦ ص ١٨ – ١٩.

٢–عوني شريف قاسم، موسوعة القبائل والانساب في السودان، ج٢، ط١، شركة افروقراف، السودان، ١٩٩٦، ص٦٠.

البحوث والمقالات:

٣–عبد الغني عبد العزيز زيادة، الطرق التجارية بين مصر وبلاد النوبة والسودان – بحث منشور في مجلة الجغرافية العربية، القاهرة، المجلد ٥ العدد ٧٣، حزيران ٢٠١٩– ص ٧٥.

الصحف:

اسم الصحيفة	العدد	التاريخ
جريدة الأهرام	٣٠٣٤٤	٨ كانون الثاني ١٩٧٠
جريدة الأهرام	٣٠٣٤٥	٩ كانون الثاني ١٩٧٠
جريدة الأهرام	٣٠٣٤٦	١٠ كانون الثاني ١٩٧٠
جريدة الأهرام	٣٠٣٥٩	٢٣ كانون الثاني ١٩٧٠
جريدة الأهرام	٣٠٣٧٦	٩ شباط ١٩٧٠
جريدة الأهرام	٣٠٣٨٤	١٧ شباط ١٩٧٠
جريدة الأهرام	٣٠٣٨٥	١٨ شباط ١٩٧٠
جريدة الأهرام	٣٠٣٨٦	١٩ شباط ١٩٧٠
جريدة الأهرام	٣٠٣٩١	٢٤ شباط ١٩٧٠
جريدة الأهرام	٣٠٤٢١	٢٦ شباط ١٩٧٠
جريدة الأهرام	٣٠٤٠٦	١١ آذار ١٩٧٠
جريد الأهرام	٣٠٤٣٢	٦ نيسان ١٩٧٠
جريدة الأهرام	٣٠٤٣٣	٧ نيسان ١٩٧٠
جريدة الأهرام	٣٠٤٤٧	٢١ نيسان ١٩٧٠

جريدة الأهرام	٣٠٤٥٤	٢٨ نيسان ١٩٧٠
جريد الأهرام	٣٠٥١٥	٢٨ حزيران ١٩٧٠
جريدة الأهرام	٣٠٥٤٥	٢٨ تموز ١٩٧٠
جريدة الأهرام	٣٠٥٥٠	٢ آب ١٩٧٠
جريدة الأهرام	٣٠٥٧٢	٢٤ آب ١٩٧٠
جريدة الأهرام	٣٠٥٧٨	٣٠ آب ١٩٧٠
جريدة الأهرام	٣٠٥٨٥	٦ أيلول ١٩٧٠
جريدة الأهرام	٣٠٦٢٧	١٨ تشرين الاول ١٩٧٠
جريدة الأهرام	٣٠٦٢٨	١٩ تشرين الاول ١٩٧٠
جريدة الأهرام	٣٠٦٨٩	١٩ كانون الاول ١٩٧٠
جريدة الأهرام	٣٠٦٩٢	٢٢ كانون الاول ١٩٧٠
جريدة الأهرام	٣٠٦٩٧	٢٧ كانون الاول ١٩٧٠
جريدة الأهرام	٣٠٧٣٤	٢ شباط ١٩٧١
جريدة الأهرام	٣٠٧٦٧	٧ شباط ١٩٧١
جريدة الأهرام	٣٠٧٨٥	٢٥ آذار ١٩٧١
جريدة الأهرام	٣٠٨٤٢	٢ آيار ١٩٧١
جريدة الأهرام	٣٠٨٧٦	٤ حزيران ١٩٧١
جريدة الأهرام	٣٠٩٣٢	١٩ آب ١٩٧١
جريدة الأهرام	٣٠٩٥٣	٩ ايلول ١٩٧١
جريدة الأهرام	٣٠٩٧٨	٤ أكتوبر ١٩٧١
جريدة الأهرام	٣١٠٩٦	٣٠ كانون الثاني ١٩٧٢
جريدة الأهرام	٣١١٠٥	٨ شباط ١٩٧٢
جريدة الأهرام	٣١١١٥	١٨ شباط ١٩٧٢
جريدة الأهرام	٣١١٤٨	٢٢ آذار ١٩٧٢
جريدة الأهرام	٣١١٦٠	٣ نيسان ١٩٧٢
جريدة الأهرام	٣١١٦٧	١٠ نيسان ١٩٧٢
جريدة الأهرام	٣١١٧٣	١٦ نيسان ١٩٧٢
جريدة الأهرام	٣١٢٠٩	٢٢ آيار ١٩٧٢
جريدة الأهرام	٣١٣١٧	٧ أيلول ١٩٧٢
جريدة الأهرام	٣١٣٣١	٢١ أيلول ١٩٧٢
جريدة الأهرام	٣١٤٣٤	٢ كانون الثاني ١٩٧٣
جريدة الأهرام	٣١٤٨١	١٨ شباط ١٩٧٣
جريدة الأهرام	٣١٦٦٥	٢ آب ١٩٧٣

References:

Books:

1- Nasser Abdel Sattar Abdel Hadi, Natural Preconditions and Their Impact on Economic Integration between Egypt and the Nile Basin Countries, Institute of

Research and Strategic Studies for Nile Basin Countries, Fayoum University, October 2016, pp. 18-19.

2- Awni Sharif Qasim, Encyclopedia of Tribes and Genealogies in Sudan, Vol. 2, 1st ed., Afrograph Company, Sudan, 1996, p. 60.

Research and Articles:

1-Abdel Ghani Abdel Aziz Ziada, Trade Routes between Egypt, Nubia, and Sudan - a study published in the Journal of Arab Geography, Cairo, Volume 5, Issue 73, June 2019, p. 75.

Newspapers:

Newspaper Name	Number	Date
Al-Ahram Newspaper	٣٠٣٤٤	January 8, 1970
Al-Ahram Newspaper	٣٠٣٤٥	January 9, 1970
Al-Ahram Newspaper	٣٠٣٤٦	January 10, 1970
Al-Ahram Newspaper	٣٠٣٥٩	January 23, 1970
Al-Ahram Newspaper	٣٠٣٧٦	February 9, 1970
Al-Ahram Newspaper	٣٠٣٨٤	February 17, 1970
Al-Ahram Newspaper	٣٠٣٨٥	February 18, 1970
Al-Ahram Newspaper	٣٠٣٨٦	February 19, 1970
Al-Ahram Newspaper	٣٠٣٩١	February 24, 1970
Al-Ahram Newspaper	٣٠٤٢١	February 26, 1970
Al-Ahram Newspaper	٣٠٤٠٦	March 11, 1970
Al-Ahram Newspaper	٣٠٤٣٢	April 6, 1970
Al-Ahram Newspaper	٣٠٤٣٣	April 7, 1970
Al-Ahram Newspaper	٣٠٤٤٧	April 21, 1970
Al-Ahram Newspaper	٣٠٤٥٤	April 28, 1970
Al-Ahram Newspaper	٣٠٥١٥	June 28, 1970
Al-Ahram Newspaper	٣٠٥٤٥	July 28, 1970
Al-Ahram Newspaper	٣٠٥٥٠	August 2, 1970
Al-Ahram Newspaper	٣٠٥٧٢	August 24, 1970
Al-Ahram Newspaper	٣٠٥٧٨	August 30, 1970
Al-Ahram Newspaper	٣٠٥٨٥	September 6, 1970
Al-Ahram Newspaper	٣٠٦٢٧	October 18, 1970
Al-Ahram Newspaper	٣٠٦٢٨	October 19, 1970
Al-Ahram Newspaper	٣٠٦٨٩	December 19, 1970
Al-Ahram Newspaper	٣٠٦٩٢	December 22, 1970
Al-Ahram Newspaper	٣٠٦٩٧	December 27, 1970
Al-Ahram Newspaper	٣٠٧٣٤	February 2 1971

Al-Ahram Newspaper	٣٠٧٦٧	February 7, 1971
Al-Ahram Newspaper	٣٠٧٨٥	March 25, 1971
Al-Ahram Newspaper	٣٠٨٤٢	May 2, 1971
Al-Ahram Newspaper	٣٠٨٧٦	June 4, 1971
Al-Ahram Newspaper	٣٠٩٣٢	August 19, 1971
Al-Ahram Newspaper	٣٠٩٥٣	September 9, 1971
Al-Ahram Newspaper	٣٠٩٧٨	October 4, 1971
Al-Ahram Newspaper	٣١٠٩٦	January 30, 1972
Al-Ahram Newspaper	٣١١٠٥	February 8, 1972
Al-Ahram Newspaper	٣١١١٥	February 18, 1972
Al-Ahram Newspaper	٣١١٤٨	March 22, 1972
Al-Ahram Newspaper	٣١١٦٠	April 3, 1972
Al-Ahram Newspaper	٣١١٦٧	April 10, 1972
Al-Ahram Newspaper	٣١١٧٣	April 16, 1972
Al-Ahram Newspaper	٣١٢٠٩	May 22, 1972
Al-Ahram Newspaper	٣١٣١٧	September 7, 1972
Al-Ahram Newspaper	٣١٣٣١	September 21, 1972
Al-Ahram Newspaper	٣١٤٣٤	January 2, 1973
Al-Ahram Newspaper	٣١٤٨١	February 18, 1973
Al-Ahram Newspaper	٣١٦٦٥	August 2, 1973

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦ / العدد ٤